



2011/4/2

عن اتجاهين يتجاذبان مستقبل المنطقة

عبد الحليم فضل الله

التحول الذي تقوده شعوب المنطقة، يحرك نقاشاً راکداً بشأن خيارات سياسية واجتماعية أُجل البت بها مرات عدة. وليس صعباً تميز خيوط هذا النقاش، المتلونة بألوان المصالح والغايات المتشابكة أو المتضاربة، ولا تتلاقى جميعها مع آمال المنتفضين وأمانيتهم. فهناك من يجد في التطورات العربية، فرصة نادرة لإنقاذ بعض إيديولوجيات العولمة التي أصيبت بانتكاسات خطيرة، ويرى فيها آخرون حدثاً عالمي الطابع لا ينبغي تركه للقائمين عليه وحدهم، بل لا بد من تعريضه لشتى أنواع التدخل والاحتواء والاختبار.

ويمثل التحدي الاقتصادي جنباً إلى جنب مع التحديات السياسية الأخرى التي تقلق عواصم الغرب وتثير شهيتها في آن معاً، فالكل معني هناك بالحد من الخسائر الناجمة عن الحراك الجديد تمهيداً لاحتوائه، وتوظيفه إن أمكن في المنافسات الدولية المحتدمة. أما الشعوب المتحررة من قبضة الاستبداد والتي تنكب الآن على وضع الآليات المفضية إلى خياراتها الجديدة، فهي واقعة تحت طائلة صراع خفي على رسم هوية الثورات وتحديد مستقبلها، ومحاولة جرّها بعيداً عن المجال السياسي والاجتماعي الذي ولدت فيه.

هذا الصراع يعبر عنه اتجاهان يختصران عموماً الآراء المتداولة بشأن الدولة التي ستخرج من رحم الثورة.

يعارض الاتجاه الأول، المدعوم بطيف واسع من الليبراليين الجدد وبأفكار موروثية من حقبة التسعينات، نموذج الدولة الفضاضة التي ينسب إلى تدخلها في شؤون الاقتصاد الفساد العظيم الذي أدى إلى تداعي الديكتاتوريات. و هو يحذّر بالمقابل أن تراث الأنظمة المخلوعة دولٌ منطقية نسبياً على نفسها، ومنصرفه الى شؤونها الخاصة، بدعوى ان تثبيت الديمقراطية من جهة وتطوير الاقتصاد من جهة ثانية يشجعان على الفصل البات بين قضايا الداخل وقضايا الخارج، فأى جهد تصرفه الدول المتحررة من الاستبداد (مصر مثلاً) لتعزيز حضورها في صراعات و تسويات المنطقة أو على مائدة القرار الإقليمي، سيؤدى ثمنه من حساب إعادة البناء الداخلي. ناهيك بالصلة المزعومة بين تعظيم دور الدولة داخلياً وخارجياً، و نشوء أنظمة متسلطة عاتية.

لا يرى الاتجاه الثاني، رابطاً يذكر بين تأدية الدولة وظائفها الأساسية وبين بنية الفساد/التسلط، وتؤيده في ذلك تجارب إقليمية ودولية ناجحة، وقد اثبت بعضها أن بناء الدولة من الداخل دون تحصينها بسياسات خارجية مبادرة واستراتيجيات متينة، يصيرها هشة في الأوقات الحرجة، وبينت تلك التجارب أيضاً أنّ تحقيق آمال النمو والتنمية يتطلب بيئة إقليمية قوامها التعاون والشراكة

لا الانكفاء والعزلة، مما يعني أنّ التلخص من نموذج الدولة الفاشلة والتابعة مع سقوط الديكتاتوريات لا بد وأنّ يمهد لقيام دول فاعلة و قوية لا دول رخوة وهامشية.

لدينا أيضاً منطقتان متعارضتان، أحدهما يرى ان التحرر السياسي لا يستقيم من دون أسواق حرة وانفتاح اقتصادي واسع النطاق، وان ذلك هو مفتاح التنمية والإصلاح. اما الآخر فلديه ما يكفي من الشجاعة للدعوة إلى دول متدخلة و مأمونة الجانب في الوقت نفسه، حيث تداول السلطة هو الضمانة القوية في وجه استغلال السلطة لأهداف خاصة .

لو تصفحنا الأدبيات النيوليبرالية التي بدأت نصائحها بالظهور، لوجدناها تكرر التوصيات التي قدمتها قبل عشرين عاما للاقتصادات الأوروبية التي انتقلت فجأة من الاقتصاد الموجه إلى النظام الحر. دون ان يلحظ مطلقو هذه النصائح ما صاحب ذلك الانتقال من ظلمات اجتماعية وتقلبات نمو واضطرابات تنمية.

ويتعمد هؤلاء الخلط بين التحرير الاقتصادي والإصلاح من جهة، وبين كف يد الدولة والتقليل من رقابتها على الأسواق من جهة ثانية، ممهدين بذلك إلى مصادرة مبكرة لما يمكن ان يفضي إليه النقاش الدائر بين تيارات الرأي المختلفة في البلدان تخلصت من الاستبداد. فالتحدي الذي تواجهه هذه الدول كما يقول نائب رئيس مؤسسة كارنيغي مروان المعشر، هو "الاستمرار في الإصلاح دون ان تضطلع الدولة بدور اكبر في إدارة عجلة الاقتصاد". عن أي إصلاح يتحدث؟ إنه بكل بساطة الوصفة سيئة الصيت نفسها: بيع مزيد من المشاريع الحكومية والمرافق العامة (بمبرر أو من دون مبرر)، والحد من "خطر" تضخيم النفقات العامة وعلى رأسها الأجور وموازنات الدعم، هذا في مقابل تدفق مدروس للمساعدات والقروض، لتتولى الديمقراطيات الجديدة مهمة رئيسية هي إدارة المعونات وتسهيل وصولها.

وفي السياق نفسه، ينقل ديفيد اغناطيوس عن توماس ميرو رئيس "المصرف الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية"، المؤسسة التي تأسست قبل عشرين عاما وأنيط بها الإشراف على عملية "الانتقال الديمقراطي" في أوروبا الشرقية، استعداد مصرفه تمويل "التحول السياسي والاقتصادي في مصر والدول العربية" التي تعاني برأيه من المشاكل ذاتها التي عانت منها دول المعسكر الاشتراكي سابقاً وفي مقدم ذلك ضعف القطاع الخاص وتزهل البنى التحتية.

أميركا اللاتينية، شرق آسيا، أوروبا الشرقية، الدول الآسيوية الصاعدة حديثاً...، أيها سيكون المثال الذي ستحذو حذوه الدول العربية المتحررة من الاستبداد والفساد؟ لكن مهما كان خيارها فإن عليها

التنبه إلى أن الدول التي حققت أفضل النتائج، حصنت حصادها الداخلي بحضور خارجي مؤثر، و حافظت كذلك على دور مقبول للدولة بموازاة القطاع الخاص.

هناك إجابة بالأحرف الأولى جاءت من مصر، التي أطلقت إشارتين متزامنين، أبدت من ناحية رغبة بالانخراط الايجابي في هموم الإقليم وشجونه من خلال طي صفحات الخصومة مع قوى ودول، وعدلت من ناحية ثانية المادة الرابعة من دستور 1971، التي صارت تنص على أن الاقتصاد الوطني يقوم على "تنمية النشاط الاقتصادي" وليس على "حرية النشاط الاقتصادي" كما كانت سابقاً. وهذا دليل آخر على ان التحولات الكبيرة إما أن تأتي متكاملة أو لا تأتي أبداً.